









الدول المتمدنة . وحيث ان الحوادث قد  
 دلت على ان القاطنين بجهة م على الدول  
 وافدون عليها من جهة اخرى بعيدة جدا  
 بعدة ايام وبثالي وليسوا من اعالي ذات  
 البلاد الحاصل بها تلك الوقائع . وحيث  
 ان المشاهدات دلت على ان عدد النصوص  
 يكون دائما اكثر من عدد كلمة القوم .  
 المقررين للبلدة الواحدة فضلا عن المقررين  
 واحد والنجارب تشهد بان قوة افراد واحد  
 المهاجم تقدر قوة حصون ان لم يكن مائتين  
 من المدافعين فضلا عن المفاجئين . وحيث  
 ان مصلة البوليس معا ازدادت ميزانيتها  
 واتخذت مصطلحا نظاميا يشهد به العدو  
 قبل الحبيب فانه لايسمح ان تضع قوة  
 عسكرية في كل بلدة وكفر وعزرة وخوة  
 وما اشبه ذلك

وحيث ان تقارير مصلحة البوليس  
 ارقامها الرسمية باقية بما يؤيد تقدم رجال  
 هذه المصلحة وارتقائهم ومصلحة ايضا بان لم  
 يكن لديها العدد الكافي لكفالة الامن  
 وحفظ النظام العام . وهو اعتراف يعد  
 اعلانه بالجرائد بمثابة حجة على الحكومة على  
 تقصيرها . والاهالي في انتظار ما تحرمه  
 الحكومة نحو ذلك لتفرغ عن مصلحة البوليس  
 الام اللوم والاعتراف . وحيث ان غاية  
 رجال البوليس التي تشهد بها الحوادث  
 والوقائع فضلا عن الرسائل الرسمية التي  
 تنشر يوميا في سائر الجرائد على اختلاف  
 مذاهبها ومشاربها . تدل دلالة صريحة على  
 ان رجال البوليس لم يذخروا شيئا من  
 جواهر حياتهم في سبيل القيام بواجباتهم  
 وبما كثر مما هو واجب عليهم

وحيث ان شبه المصادرة التي طلبها  
 اشكت مصلحة البوليس من حصولها لعمال  
 رجالها من قبل بعض الحاكم والنيابات سواء  
 كان لعدم توفر الميزانين الكافية او لبراعة  
 الثبوتين وتقصيرهم في وسائل في انهم عنهم  
 كل ذلك قد جلب من النتائج البينة  
 والمواقف الرهيبة على الامن والنظام العام .  
 ما جعل رجال البوليس في منتهى الارتباك  
 والاضطراب . وحيث ان مصلحة البوليس  
 قد وقعت بين خس قوات ككل قوة لا تزل  
 فالاهالي يتأدون بصدور رجال البوليس  
 من القيام بواجباتهم ويوجهون اليهم سهام  
 الكوم والتنديد ولا يفتخون في بواطن  
 الامور وخوابها

والاسوس لا تزل لم قننهذه وقائهم  
 وحياتهم مني صادفهم . ولم في الاكثر  
 ولو بعد الاعتراف وشهود البهتان وعدالة  
 القانون وقمة انصافه . اعلم صرير طير  
 والحاكم والنيابات تنادي احكامها  
 وقلامها بعدم خبرة رجال البوليس بدقائق  
 وقائهم ويقولون ضبط الوقائع في ماضيها  
 . وهو الامر الذي يسطر الحاكم في ام  
 الوقائع والحقها لعدم التحويل على العلم وان  
 كانت معونة بادلة ساطعة وجميع حاطة  
 كما حصل في كثير من المسائل التي سنأتي  
 على بيانها في عدد آخر

والحكومة تعالج مصلحة البوليس  
 بان في النظام حق والامن قدس حتى  
 لا تسمع صوت شك ولا اذن بك ولكنها  
 حينما تقول ذلك تكون عاقلة من ملحقية  
 لوميد النظام في بلاد كبلاد مصر من  
 لا تكلف والتفقات وما هو مقرر لما في  
 ليزانية مما لا يوازي جزءا من الب ما هو  
 لازم وبواجب

والاجانب والدول الغلبين لما يقولون  
 لم سهرت مصلحة البوليس ورجاها على تميز  
 الامن لسبل عليها راحة البلاد والامداد  
 يقولون هذا القول وهم لا يدرون انهم من  
 اكر عوامل الاختلال ومن اذ اسباب  
 لاعتلال نظرا لما تقتضيه قوانينهم المعمدة  
 في ارض مصر ومنتسبها . من تشتت  
 اقوة الوطنية وتزريق ثوب السلطة القوية  
 وما اشبه ذلك

وحيث من كانت قصده ليس ككل  
 هذه القوات كلها بل قوة واحدة منها ليجر  
 عن التماس من الارض فضلا عن امسي  
 في ارجائها انا الليل واطرف النهار  
 وحيث ليس من يتكران رجال  
 البوليس خصوصاً حلقه الماسكر في اشد  
 الاحتياج لتربية . ترفهم حقوقهم وحدودهم  
 فلا يقد العسكري وقصة المفرج امام  
 المتشاجرين كما هو حاصل الان وكما سنبينه  
 فيما بعد

فهذه الاسباب  
 وهذا الاطلاع على الوف من الرسائل  
 الرخيطة لظفده سائر انواع الجرائد المصرية  
 باننا على رجال البوليس في الادبيات  
 وعلى كثير من احكام الحاكم المتناقضة  
 التي لم وعليم . وعلى ميزانية مصلحة البوليس  
 ونقاد برها . وعلى معاهدات الدول الاجنبية  
 وقوانينها . واعترافات انائها على المصريين

اشكنا على هذه المعاهدات والقوانين  
 وعلى جهة رسائل وصلت في هذا الاسرار  
 منقطة بنسبة قد اشتملت بر كافة المراسل  
 في هذه الايام وما على شرفها من  
 في العدد القادم

حكمت الحكومة بسم تاجدين حكاما ليزا  
 قابلا للعلم والاعتراف من كل مصري  
 او غير مصري بسم لينا تاجدين هذه  
 الاسباب

ولا بد من ساطعة مصلحة البوليس  
 من ايام الخبز والبلد النظام والتسوية  
 في اقدم واجباتها . والادبيات  
 او حيث رسوم الذي هو مجموع التوزيع  
 الموجودة بالادبيات

وقال بالاس العذر للاهالي في الوطن  
 في مصلحة البوليس والتقدير على رجالها لانهم  
 ا في الاهالي اصحابون بنة الخوف وعدم  
 الامن . والبوليس لا يقتضي حقوقا طرية  
 في تأخير نشاطه ولو كان التأخير طالدا  
 لمصلحة وقد قيل ان صاحب الحاجة افي  
 لا يرى الا فسادها

وقال بالادب البوليس يوم قد قرب  
 حلقه وسيعطون افي متقلب يقولون  
 وباعتراف بتدليل اولا التي قد اعتدوا اليها  
 فاستغلوا يورف ملها المثير . وفي التوزيع  
 في التوزيع بين القضاء والنيابة والبوليس لا  
 يجلون لم بعد ذلك من ظهير ولا تفسر  
 ورايا باستقائين هذه المستحقة

واستندار كرمها لانصاف مصلحة البوليس قد  
 احتجها للنس في سخطها وتفرق نظامها  
 فقطع الارواح والاحراس والاموال وتقم  
 ثا القاد واجبر قلم الارض والسيارات  
 والالتصيح للاهالي باطاعة الكلام في هذا  
 المقام حتى يصح لري العام دة الاختلال  
 وباعت الاختلال

وحامسا بقوله الاحباب يستحقون  
 وبما يعرفون بعدم الامن حتى يرضوا بسلامة  
 الاهالي في محاسنهم واختصاصاتهم ويحزنون  
 مع ان يسمع لم وبما يناديهم  
 وماذا بان يكون هذا الحق مشغولا  
 بالغة الموت ولكن توقف على المعارضة او  
 الاستئناف وقد صار ضامة المصارف على  
 الحكومة والنصوص والاجاب

صدور في هذا في تاريخه  
 في ايتاح ورجاء  
 لند الغذاء طريقة لاد وان قال  
 رضا واستحسان حضرات المشركه الكا

والى ان تذكر حضرات الموظفين في دائرة  
 الحكومة من اقتضى سبيل الحقيقت ذكر  
 اجابهم بجملة عن دولة وسطوة وسعادة  
 ومرة وحضرة وما اشبه . اما حضرات  
 القضاة ومن لم يكن لهم سهم سبب امر  
 المال والعقد فذكر اجابهم مشفوعة بما  
 تقتضيه مقاماتهم من هذه النكبات . فالرجاعين  
 بعد ذلك اسم مشفوعا بتلك النكبات من  
 الارب الوقائع انما يفسر لنا عذرا في ذلك  
 وان يكون على ياق من العذر اننا اتخذنا حالة  
 الخلة ونحن مذعنون لم يكن تحية واحترام  
 والاعلان وسلام

الربيع التي اشترتها بالصفحة الاولى  
 المتعلقة بنسبة حضرة مفتي اقصي المديلة  
 قد ايضا لشرفا لعدد اقدم . وقد بلغنا  
 عند طبع الجريدة ان جملة من اكابر  
 الدولة القضاة والاعوان قد جرد شهادة  
 منهم من لا يتوجه اليه قال اطوار واحوال  
 الاستان لاشوا اليه وسلامة تقديده وتزجه  
 على مثل التهم التي وجهت اليه

انصرفت الان وكالة مجلس شورى  
 القوم بين اربعين حاجت باشا وبيت  
 اربعين ادم باشا والاول الرب للقيمة  
 فالصواب

# اعلان

يكون معلوم للجميع اني تقيت حارسا  
 قضائيا على محل الدارة العلون باسم السيد  
 حسن رشيد اجبر مايقانونه بشارع السعدار  
 مصر بوجوب احكامه نهائية صادرة من محكمة  
 مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٧ أغسطس  
 سنة ١٩٠٤ و١٥ سبتمبر سنة تاريخه واستنت  
 ذلك الحق بوجوب محضر تسليم ودي عن  
 يد احمد اخدي سقوت المحضر بالحكمة  
 المذكورة لادارة المحل المذكور . وتعرف  
 البضائع وحصيل مايجعل من القمصان  
 والقمم ومبرمها والبضائع جمع ذلك بترتبة  
 العكس حتى ذلك اعلن جميع من لمعاملات  
 مع السيد حسن رشيد ومن عليه مطلوبات  
 له ان يفسه وان جسر ثقاتك بالحق  
 المذكور لتسديد ماعليه من المطلوبات  
 بالحق الحية ويقرر هذا الاعلان مقام  
 الطلب القضائي ومن بعد مضي خمسة عشر  
 يوم من تاريخه اكونه خطرا للمداعة من لم  
 يتسجل للسداد بالطرق الجسرية بموجب  
 المستندات الموجودة بيدي واقضى الاعلان



التاريخ لويسد البعثين من المطلوب يكون  
مستولا من ذلك ايام حومة المزم  
٢٠ سبتمبر سنة ١٨٩٤ اول ربيع آخر  
سنة ١٣١٢ ايوبكر حليفه

تأليف تاجم ترجمة مصر واوربا  
(تابع ما قبله)

وقد استلم المعارف في مصر الزمة الفخورة عدة من  
الزمن كان المصريون في الشك في اهلهم في  
مهواة الاستقلال لا يلبس الى الريح من  
قوائم التجارة وم ينارت البهجة والفرح  
وسلامة العقيدة الدينية وقيامهم بواجبات  
العلم بتقضى الدولة والشرف  
وكانت السلطة والشوكة بأيديهم وفي  
قبضتهم في نوادر الاخرى الى الاسكندرية  
وقاطعوا الى القطر المصري للتجارة  
والانزعاج بخبراته دون ذويه وباشككت  
الحاكم المظلم اعقب اغلب وجهاتهم اعطى  
في المجلس التجاري والفرح عن جهلهم بالغة  
الفرسية فقد كانوا يدركون صفاتي الامور  
ويبدون فيها آراهم بحسب التقاضية العامة  
والشرف

اما البرابرة فيهم وانباء بلاد النوبة من  
حمة واحدة واعلمهم التي قومون بها في  
القاهرة والاسكندرية فاسرة في العالم  
على حراسة المنازل وفناء ما يترجمها من  
الحاجات والفاية التي زرو اليها عيون اهلهم  
وامامهم في العودة الى مقر الوطن مع ما  
ادخروه من المال اثناء الخدمة  
اما اهلهم فقد ذلك الاحصائية التي  
عملها المسؤول اميني ونشرتها بظلمة الداخلية  
سنة ١٨٧٩ على انه كان يوجد بالقطر المصري  
في ذلك التاريخ ٧٥٢ عميلة تقصر اعمارهم  
في التجارة والمضاربات ومن قلة هذا العدد  
بضع عدم اهميته بالنسبة لعدد التزلا  
الاخرين

واذا نظرنا الى سكان القطر المصري  
الآن نجد من بينهم جميع انواع بني الانسان  
من حبش وسودات خلاف الجوارري  
السودانيات او الجركيات اللواتي يولي  
بين من بلاد السودان والقوقاز لاحتضارهم  
او التزوج بين قومولا الاجانب المخططة  
انواعهم واديهم ومذاهبهم ولعلمهم لا يصح  
اعتبارهم من العناصر التي تآلف منها الامة  
المصرية الحقيقية

الشرقيون المسيحيون القاطنون بمصر

سكان يوناني آسيا الصغرى والسوريون  
والارمنيون واليونانيون واعلمهم تقصر في  
التجارة والمضاربات واقرض القنود وقد  
اصبحوا يفتد لاجل ذوي ثروة واسعة اما  
السوريون فيهم في العدد اقل من الشرقيين  
الذين اصلهم من اسرا المصري ومستسكون  
بالدانة اليونانية الارثوذكسية او الدانة  
الارمنية والكاثوليك من بينهم قليلين جدا  
وقد تواردوا على القطر المصري بعد سكن  
آسيا الصغرى اي في وقت توارد الارمنيين  
الذين كانوا يستقدمونهم في مكاتب العلم  
بصفة ترجمة وقد تدرجوا من هذه الوظائف  
الى الانزال في وظائف الحكومة وحظوا  
من البلاطات الاتراك بحسن قبول لانهم  
كانوا يعرفون سوي اللغة العربية الفصحى التركية  
التي اهلهم المصريون شأنا وقروا منها كل  
التقود وقدر مديري القريب في السورين  
القرين بصر من لطف العائشة وحسن  
الادب بقدر ما يكيد من وثائقهم وشراسة  
اخلاقهم اذا افنته الظروف في مديرة بالا  
اوپروت

من المعلوم ان قلة الارمن اخذت في  
التقدم عند حلف سواحه منهم شرقا ماني  
الغرب من الترانك والارمن فانبوا في جميع  
انحاء الشرق لمطامحة التجارة واقرض القنود  
بقرى وانشروا في جنوب البلاد الروسية  
والعظم ما توفى قيم من حدة الحكاك  
وانهم تزام بالخبرون اليهود واليونانيين في  
احرائهم المالية وقد سهل لهم الدخول في  
القطر المصري باسناد رئاسة الوزراء المصرية  
الى عبدة تويار باشا المشهور بضمه ودهمه  
لانه ارمني الاصل ولا يعبون العرب في  
الدين طاعة الارثوذكس واما الكاثوليك  
منهم قليلو العدد

وعدد الارمن والسوريين وسكان آسيا  
الصغرى من اهلهم في مصر هم لحد الان  
كل احصاء تقريبي لابد ان يكون خلوا من  
الصفة وطاية ما يمكن ان يقل عن عددهم هو  
انه لا يتجاوز عدد اليونانيين

اليونانيون الذين وردوا على القطر  
المصري من بلاد اليونان وتركيا وروبا ككثرو  
العدد والذي علمنا من فضيلة الحكومة  
اليونانية في مصر هو ان عددهم بلغ ٣٤٠٠٠  
في سنة ١٨٧٠ و٣٠٠٠٠ في سنة ١٨٧٩ وهذا

العدد يشمل اليونانيين الاصليين والارمنين  
لدولة القلية وكثير من هؤلاء يطلب الاجتاه  
باليونان وقصبتها في القطر لا تفر عن  
قوتهم المواجهة واما القس المظلم في عدد  
التزلا اليونانيين من سنة ١٨٧٢ الى سنة  
١٨٧٩ فملاخلال سير الاعمال بين هاتين  
السنين وسقوط التجارة التي خسر فيها  
اليونانيون مبلغ ضخمة ولكنهم لم يلبثوا ان  
اقتنوا ثانيا حتى ان الذي كان يرد منهم من  
بلاده بلا درهم معه الصبح دائرة واسعة ولم  
يكتر توارد اليونانيين الى القطر المصري الا  
في عهد سعيد باشا واسماعيل باشا

الغريون هم الامم المصرية المتنازعة  
من اللاتين واليونانيين القاطنة باروبا  
وعلمهم اروبا وعلى الخصوص بالبركة وم  
في القمار المصري اقل عددا من الشرقيين  
الذين فيه حتى يصرف النظر عن المسلمين  
والبيود الماخلين في عدد هؤلاء وقد اقلعنا  
على احصائيتين لغريين اثنين في مصر  
احدهما احدث من القنصليات في سنة ١٨٧٢  
وشرت في تقويم عومها والثانية في سنة ١٨٧٩  
ياسر من الحكومة المصرية

سنة ١٨٧٩	سنة ١٨٧٢
١١) ايطاليون	١٢٥٢٤ ١٢٩٠٠
١٢) فرنساويون	١٢٣١٠ ١٧٠٠٠
١٣) اسويون	٢٤٨٠ ٦٣٠٠
١٤) المالبين	٨٢٩ ١١٠٠
١٥) انكليز	٣٧٩٥ ٦٠٠٠
١٦) بلجيون	١٢٧
١٧) هولنديون	١١٩ ٢٣٥
١٨) اسويون وروميون	٤٤
١٩) امريكيون	٧٤
١٠) اسبانيون	١٠٠٣ ١٨٥
١١) برتغاليون	٣٦
١٢) امريكيون	١٣٩
١٣) اسويون	٥٠

ومن هاتين الاحصائيتين يواخذان  
التزلا الاروبيين في مصر ما عدا الايطاليين  
والاسبانيين اخذ عددهم في القلة والتناقص  
بين سنتي ١٨٧٢ و١٨٧٩ بسبب ما عثر  
ماله البلاد في هذه الفترة من الاعتلال  
والاختلال وما اصاب الاهالي من الفقر  
والفاقة

ولابد ها من ملاحظة ان الارقام  
التي اخذت من القنصليات دلالة على عدد  
التزلا التامين لما تشمل التامين الحقيقيين

والذين نظامهم حماية قصصيه وهو ما يودي  
الى الحكم بان عدد التزلا التامين حقيقة  
لاحدى الدول الآتفة الذكر قليل جدا  
خصوصا الدول الموصحة في الجدول التالي  
بارقام ٦ و ٧ و ٨ الخ فان فاصل هذه  
الدول في القطر كانوا يبدلون جهدهم في  
استمالة الاجانب الشرقيين الى الاستقلال  
نشاطها اكثر من اعداد التامين لها وما  
ذلك اذا كان الوكيل السياسي لاحدي  
تلك الدول ليس من اهلها الحقيقيين بل  
من الشرقيين الذين حرفتهم الوحيدة في  
مصر هي اقراض القنود بالربا القامش

واحصائية سنة ١٨٧٩ يستدل منها  
على ان التزلا الاسبانيين قد بلغ عددهم  
١٠٠٣ اي بزيادة عظيمة عما كان عليه هذا  
العدد سنة ١٨٧٢ ولكن اذا تأمل الانسان  
في هذه الزيادة لا يجد لها سببا مستقيا قضى  
بها للاسبانيين دون باقي الدول الاخرى  
ولذا نرجح ان هذا العدد هو ١٠٣ وليس  
١٠٠٣ وان قنصل اسبانيا استقبل كثيرا  
من الافراد للاستقلال بمجالة دولته وما  
يوجب الدهشة والاستغرب هو ان الاحصائية  
التي قدمها قنصل اسبانيا غير معقولة بالمرة  
اذ قد جاء فيها ان عدد الاطفال من ذكور  
والاث يبلغ ٤٤٧ وهو امر في غاية الاستحالة  
اذا كان المجموع هو ١٠٠٣

اما التزلا الانكليز الذين كانوا  
٦٠٠٠ في سنة ١٨٧٢ فيبلغوا ٣٧٩٥ في  
سنة ١٨٧٩ فاعلهم من المظلمين وعدد  
الانكليز الحقيقيين اقل بكثير من عدد  
الامانيين حتى يصرف النظر عن السويديين  
الماخلين في هذا العدد

اما التسويون فاعلهم من الفسل  
الايطالي والتسل الالماني والتسل النمساوي  
السلافي وسبب قلة عددهم هو رجوع  
النمساويين الذين كانوا يشتغلون في الاعمال  
المهنة الى بلادهم عقب انتهاء ما مورسهم  
اما الالمانيين فاعلهم من المانيا الجنوبية  
(البقية تأتي)

طبع بطنية العاصمة الكتكتة بعون الشرفوي  
مصحح اعتبار المبردة  
اسماعيل باشا

العدد  
لا يكون معلوم  
الجزء المبريد  
لا تشرط المبر  
ولا تشرط المبر  
على اذاعة المبر  
شروع المبر  
الرسائل المبر  
مصر في  
استلمت  
التي تشرط المبر  
ان ادارة  
الذين من المبر  
محررات الامور  
بالحيات  
الاشروعات  
تسهل بالاحصائ  
التعوية والاقت  
تحليل ان يتجر  
المبردة كما يرا  
تتمه اليه افكار  
لاذاعة المبردة  
مستحق لاحد  
الخطير الجواب  
الذي ذلك  
يعلم الله  
حق  
عظيمة على ما  
التي العقلية  
عامة ونظام  
السائق من عار  
بان بئله احد  
وهو امر من  
العلم ويعلم  
ال على امة  
لا لا يستطيع  
المبرد يتنا اوزار  
شرقي المبراع